



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تقارير

الجيش الموريتاني:
أصابع على الزناد وقدم بالسياسة

محمد سالم ولد محمد*

29 أكتوبر / تشرين الأول 2013





[المصدر] الجزيرة

ملخص

لا يزال السؤال حول طبيعة العلاقة بين المدني والعسكري في موريتانيا مطروحًا منذ أول انقلاب عسكري فيها. وإضافة لتكريس الجيش القطبية الاجتماعية؛ فقد وجدت القوى والمجموعات القبلية في المؤسسة العسكرية بوابة وظيفية بالغة الأهمية لحضورها ضمن المشهد العسكري والسياسي. وقد وضعت سلسلة الانقلابات التي طوقت عنق المسار السياسي في موريتانيا منذ عام ١٩٧٨ الجيش في مرمى نيران الحركات السياسية. وإذا كان الجيش قد زاحم القوى المدنية في إدارة الشأن السياسي، فإنه في المقابل قد وجد سندًا مدنيًا في كل فترة يقرر فيها سحب الثقة من النظام القائم. وتمثل الانتخابات المرتقبة في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ مؤشرًا لتدخل الجيش وتحكمه في السياسة. وقد أخذت هذه المؤشرات مسارين أساسيين: مسار الترشيح والتنسيق داخل أنصار الأغلبية، ومسار التأثير على لائحة المصوتين. ولا يلوح في الأفق أن علاقة الجيش بالسياسة ستقطع قريبًا؛ وذلك في ظل عوامل أساسية أهمها ضعف النخبة السياسية وتوزعها إلى جهات متناقضة ومتحاربة في أحيان كثيرة، وعجز القوى المدنية عن إنجاز حكمة سياسية ناجعة. كما يبدو عسرًا ابتعاد العسكر عن السياسة في المستقبل المنظور؛ حيث توزع المؤسسة العسكرية أصابعها بين زناد البنادق وألوية الحملات السياسية.

لا يزال السؤال حول طبيعة العلاقة بين المدني والعسكري في موريتانيا مطروحًا منذ أمد. وقد اتخذ من يوم ١٠ يوليو/تموز ١٩٧٨ تاريخ أول انقلاب عسكري في موريتانيا- منطلقه الزمني ليكون بذلك السؤال المركزي في حاضر السياسة الموريتانية ومستقبلها.

تأخرت نشأة الجيش الموريتاني قليلاً عن الاستقلال، لتبدأ فعلياً النواة الأولى في السنة الأولى بعد الاستقلال سنة ١٩٦١؛ حيث تولى تأسيسه وزير الدفاع السابق محمد ولد الشيخ، القادم من حقل التعليم الأساسي، محاطاً بنخبة من المعلمين الذين تقرر تحويلهم لاحقاً للجيش، مثل محمد المصطفى ولد السالك وفياه ولد المعيوف ومبارك ولد بونا مختار.

وأبرز ملاحظة حول نشأة الجيش الموريتاني، شقيق الدولة ورفيق البناء الوطني، أنه لم يكن امتداداً لبنيتين اجتماعيتين مثلت الجناح العسكري للمجتمع الموريتاني وللإستعمار الفرنسي؛ فلا هو امتداد للمقاومة وروحها الثورية، ولا هو استمرار لمؤسسة أعوان الأمن التابعين للمستعمر الفرنسي "كوميات" بما تعنيه من قسوة وعمالة للمستعمر.

كرّس الجيش الموريتاني الوليد القطبية الاجتماعية المعهودة؛ حيث ظلت قوى الزوايا -وهي المجموعات القبلية المشتغلة تاريخياً بالثقافة ومعارف الشريعة الإسلامية- في السلطة والتي تنفر بشكل كبير من الجيش نفورها الطبيعي من حمل السلاح، لتجد مجموعات قبائل حسان وهي القبائل المسلحة التي بنت تاريخها على أمجاد الحرب والصراع العسكري والمجموعات الزنجية في المؤسسة العسكرية الجديدة بوابة وظيفية بالغة الأهمية.

البنية والتشكيلات

يرتفع مؤشر تطوير بنية المؤسسة العسكرية والأمنية في موريتانيا بشكل متزايد، ومن حيث العدد يمكن الحديث عن حوالي ٣٠ ألف عسكري موزعين على النحو التالي:

- الدرك الوطني، وعدد أفراده حوالي ٤٥٠٠ فرد.
- الحرس الوطني، ويزيد عدد أفراده على ٣ آلاف فرد.
- الشرطة الوطنية، وعددها ٤٤٠٠ عنصر.
- أما الجيش الوطني فيعتبر العمود الفقري لهذه القوى، فهو الأحسن تدريباً، والأكثر عتاداً وعدداً، والأوسع نفوذاً. ويبلغ تعداده ستة عشر ألفاً وخمسمائة فرد حسب بعض التقديرات، وينقص قليلاً عن ذلك حسب مصادر أخرى؛ حيث يبلغ ١٥٨٧٠ فرداً حسب إحصائيات أميركية نشرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عن موازين القوى العسكرية (IISS militari balances) سنة ٢٠٠٧. (١)

وفي هذا السياق تعتبر السفارة الأميركية الحالية في موريتانيا أن الجيش الموريتاني -رغم قلة عدده- يعتبر جيشاً مهماً في المنطقة من حيث الجاهزية والتسليح. (٢)

ويمكن القول: إن مسار تسليح الجيش الوطني ارتفع منذ عام ٢٠٠٥، ونتيجة للأوضاع المضطربة في المنطقة؛ فقد استفاد من مساعدات ذات طابع تسليحي من قبل حلف الشمال الأطلسي وكذا الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا.

ويتوزع الجيش الموريتاني -وفق تشكيلته الجديدة- إلى ثلاثة ألوية كبرى؛ وهي اللواء البري واللواء البحري والطيران العسكري. وتتوزع داخل هذه الألوية عدة مؤسسات عسكرية ووحدات قتالية إضافة إلى مؤسسات تعليمية وأخرى ذات طابع خدمي ومهني.

الانقلابات كتعبير عن ممارسة السلطة

ينص الدستور الموريتاني والقوانين المنبثقة عنه على أن رئيس الجمهورية المنتخب هو القائد الأعلى للجيش والرئيس الأعلى للقضاء، وأنَّ الجيش حامي للأمن والحدود. وهذا بخلاف الممارسة الفعلية حيث اعتاد الجيش منذ عقود على تجاوز مجاله العسكري لينغمس في الحياة السياسية، مربيًا المشهد السياسي؛ حيث مثلت الانقلابات العسكرية الطريق الأكثر سرعة إلى القصر الرئاسي.

ويجدر التنبيه إلى أن استخدام العنف للوصول إلى السلطة تقليد موريتاني أصيل حتى قبل نشوء الدولة المدنية وقيام الجيش، فقد ظل العنف والقتل الوسيلة الأكثر ضمانًا للوصول إلى السلطة أو استعادتها. وقد حملت الانقلابات العسكرية قديمًا اسم "الغدر"، وتعني التخلص من الأمير بقتله غيلة (٣).

يضاف إلى ذلك العامل أسبابٌ أخرى أبرزها غياب الخلفية العسكرية لقادة الانقلاب الأول، فهم في الغالب مجموعة من المعلمين نُقلوا إلى المؤسسة العسكرية الوليدة، وحملوا إليها رواسب أفكارهم التقليدية وانتماءاتهم الاجتماعية والجهوية. وكذلك مرونة الرئيس السابق المختار ولد داداه وتعامله بمستوى كبير من الثقة مع أركان نظامه المتصارعة، إضافة إلى الأزمة السياسية المتفاقمة، وظروف حرب الصحراء ١٩٧٥-١٩٧٨ التي أنهكت البلد ودفعت بالجيش إلى الوحل، وأرغمته على الانقضاء على من ورطه في الحرب.

أسس الانقلاب الأول لوصاية الجيش على السلطة، وبشكل صريح ومغلف بمرجعية الجيش؛ حيث خاطب قائد الانقلاب رئيسه المختار ولد داداه قائلاً: "سيدي الرئيس لقد نزع منكم الجيش ثقته".

سلسلة الانقلابات

طوقت سلسلة الانقلابات عنق المسار السياسي في موريتانيا منذ العام ١٩٧٨ عندما نفذ العقيد المصطفى ولد محمد السالك أول انقلاب عسكري اعتبره "مسيرة ضرورية فالنظام أصبح عاجزاً، والأمن غير موجود، ومعظم السكان قد نزحوا إلى خارج المدن أو إلى الحدود" (٤) ولقد كان ذلك الانقلاب تعبيراً عن :

- غضب عارم لضباط مجموعة الشرق الموريتاني التي ينتمي إليها ولد محمد السالك قائد الانقلاب، ضد ما يعتبرونه تهميشاً من الأقلية المنتمية إلى الجنوب التي على رأسها المختار ولد داداه الرئيس المطاح به.
- بروز اتجاه قومي عروبي جديد بدأ يختبر حظه في الساحة السياسية والفكرية بعد أن استطاع اختراق الجيش (٥).
- ردة فعل من النخبة العسكرية من قبائل الشوكة (حسان)، حيث كان أغلب أعضاء اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني من هذه الفئة، على تحكم الزوايا ومن هذه الطبقة ينحدر الرئيس ولد داداه.
- خيار عسكري غير مكترث بقيم التحرر، وسعي النظام إلى المساواة الاجتماعية، وتقليص الفوارق وتحديث المجتمع.
- جزء من التأثير الدولي على القرار السياسي والأمني في موريتانيا؛ حيث تؤكد تقارير ومذكرات أن الجزائر وجبهة البوليساريو كانتا أهم داعم لهذا الانقلاب.

تواصل مسار الانقلاب حيث كان زعيم الانقلاب العسكري محمد المصطفى ولد السالك على موعد مع إزاحة قسرية جديدة، يوم ٣ يوليو/تموز ١٩٧٩، بعد عام واحد من توليه سدة الحكم؛ حيث أرغمه رفاقه على ترك السلطة خلفه العقيد محمد محمود ولد أحمد لولي، ولم يستقر المقام طويلاً بولد أحمد لولي ليترك مكانه للرئيس الموالي محمد خونه ولد هيداله (٦) الذي أحكم بدروه قبضته على البلد وأزاح رئيس اللجنة العسكرية للإنقاذ العقيد محمد محمود ولد أحمد لولي لتبدأ المرحلة الأكثر ثباتاً وقمماً في تاريخ العسكر.

وقد وصل الضابط معاوية ولد سيدي أحمد الطابع للحكم بعد الانقلاب على رئيسه ولد هيداله في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٤، وكان انقلابه انثلاًفاً لعوامل داخلية وخارجية، أهمها:

- الموقف الفرنسي والمغربي من ولد هيداله المحسوب اجتماعياً وسياسياً على جبهة البوليساريو، وتوجس البلدين من علاقات ولد هيداله القوية بالجزائر فضلاً عن توجهاته المعادية لمؤسسات النقد الدولية التي لا تروق لبعض الدوائر المالية الغربية.

- حالة الاحتقان التي أحدثتها بالاعتقالات الفجة ضد القوميين العرب والزج بهم في السجون ومواجهة خصومه السياسيين والعسكريين.

- تفاقم المعارضة الداخلية والخارجية له، وعجزه عن إدارة البلاد بشكل توافقي.

استلم ولد الطابع الحكم وعمل على إنهاك المؤسسة العسكرية مالياً وتقنياً؛ حيث ظلت رواتب الضباط وكبار المسؤولين ضعيفة، وقدرات الجيش العسكرية ومساره التسليحي فقيراً.

وتضخمت مؤسسة الأمن السياسي والاستخبارات لبناء جناحي الترغيب والترهيب وتفكيك القوى السياسية والاجتماعية المناوئة.

وانتهى أمر الرئيس ولد الطابع عندما قرر قادة الجيش ممارسة هوايتهم التقليدية في الإطاحة بالرأس المزعج. وكان الرئيس الحالي محمد ولد عبد العزيز - كما أظهرت الأيام ذلك- الرجل القوي والمركزي في انقلاب ٣ أغسطس/آب ٢٠٠٥.

ولئن حملت الواجهة مدير الأمن العام العقيد اعل ولد محمد فال إلى الحكم لمدة سنتين، أدار خلالها انتقالاً ديمقراطياً صنعت من خلاله موريتانيا الاستثناء الديمقراطي في العالم العربي، وتسلم الرئيس المدني سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله الحكم في انتخابات نالت رضا العالم، واعتراف المنافس أحمد ولد داداه. وإن لم يرغب الجيش عنها ترشيحاً ودعماً ورعاية؛ فإن الرجل القوي أطل برأسه وبشكل عاصف في منتصف ٢٠٠٨، ليضع الجنرالات في ٦ أغسطس/آب ٢٠٠٨ حدًا لحكم الرئيس الضعيف سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بعد تفاقم الخلاف بين الطرفين، وبعد أن نفذ ولد الشيخ عبد الله قرار إقالة قادة الجيش.

في مرمى نيران الحركات السياسية

وجد الجيش الموريتاني نفسه في مرمى نيران الحركات السياسية، وكانت حركة القوميين العرب أولى القوى السياسية التي استطاعت اختراق المؤسسة العسكرية، وتؤكد وثائق حزب البعث العربي في موريتانيا أنه كان الداعم الأساسي للانقلاب عام ١٩٧٨ والإطاحة بنظام الرئيس المختار ولد داداه. (٧)

وقد توطد حضور التيار البعثي في موريتانيا(٨) -رغم كل الضربات القوية والاعتقالات داخل الجيش- حيث شهدت الفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٩٠(٩) أوج الحراك البعثي في مستوياته المختلفة بما فيها القطاع الأمني، حيث كان القائد عبد القادر ولد الناجي ومحمد سعيد ولد الحسين، أهم قادة الجناح البعثي في الجيش.(١٠)

أما القوميون الزوج، فقد كان حضورهم داخل الجيش قويًا جدًا، ووظفت حركة قوات التحرير الإفريقية في موريتانيا "أفلام"(١١) الزنحية عشرات الضباط والجنود ضمن تنظيمها العسكري المؤمن بضرورة إعادة التشكيل السياسي والسلطوي تبعًا لمسار جديد يأخذ في الحسبان أحقية الزوج بالأرض والتميز الإيجابي في السلطة، وفي أسوأ الأحوال السعي إلى الانفصال. وقد واجهت حركة (أفلام) بمطالبها الثورية أو العنصرية وفق تفسيرات المتابعين حملة تصفية قوية؛ حيث أعدم قادتها أو سجنوا.

وفيما كان القوميون العرب والزوج أبرز القوى السياسية التي دخلت الجيش وأثرت في مساره وطبعت زمنه السياسي بكثير من الاضطراب، فإن القوى السياسية الأخرى لم تكن بمنأى عن استهداف الجيش والتقارب مع الضباط. وتحمل الذاكرة السياسية للعسكر تحالف تيار الميثاقيين(١٢) ممثلين في المصطفى ولد اعبيد الرحمن ومحمد عبد الرحمن ولد أمين مع القادة العسكريين الغاضبين ليؤسس "التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية" الذي حمل لواء مقاومة الرئيس السابق ولد هيدالة، ونفذ محاولة انقلابية فاشلة في ١٦ مارس/آذار ١٩٨١ والتي راح ضحيتها قادة الجناح العسكري للتحالف.

وفي نفس الصدد يمكن الحديث عن تحالف قوي بين الإسلاميين وتنظيم حركة فرسان التغيير العسكري، سعيًا إلى الإطاحة بالرئيس السابق ولد الطابع. وقد كانت سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ مسرحًا لهذا التحالف الذي استطاع هز الجسد السياسي والعسكري للنظام دون أن يسقطه بشكل كامل.

مدنيون برتب عسكرية.. الكتاب المدنية

إذا كان الجيش الموريتاني قد زاحم القوى المدنية في إدارة الشأن السياسي فإنه في المقابل قد وجد سننًا مدنيًا في كل فترة يقرر فيها ضابط عسكري "سحب الثقة" من النظام القائم. ولا يزال محامو العسكر ينشطون بقوة في الواجهة السياسية ينظرون لأحقية الجيش بممارسة السلطة لأنه القوة الأكثر تنظيمًا.

وقد أظهر انقلاب عام ٢٠٠٨ الدور الأساسي لمكونات مدنية في ترسيخ الانقلابات العسكرية؛ حيث دافع غالبية نواب الشعب المنتخبين مدنيًا عن النظام العسكري وعن أحقية الجيش بالحكم باعتباره المؤسسة الأكثر تنظيمًا وتماسكًا ووطنية،(١٣) وقد حمل هؤلاء لاحقًا اسم الكتبية البرلمانية أو الأغلبية الأوتوماتيكية وفق تعبيرات قادة المعارضة.

رصاص في صناديق الاقتراع

يمكن اعتبار الانتخابات المرتقبة في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ أهم مؤشرات تدخل الجيش وتحكمه في السياسة، وقد أخذت هذه المؤشرات مسارين أساسيين:

١- مسار الترشيح والتنسيق داخل أنصار الأغلبية: حيث نشط كبار قادة الجيش في التعبئة السياسية واختيار الأسماء المقربة منهم، إضافة إلى المحادثة المباشرة مع المجموعات القبلية بهدف تنسيق الدعم السياسي للحزب الحاكم. (١٤) قد بات من المعروف أن أعضاء البرلمان المرتقب من الأغلبية سيتوزعون على مجموعة ضغط محسوبة على الجنرالات وكبار قادة الجيش والمؤسسات الأمنية.

٢- مسار التأثير على لائحة المصوتين، وذلك بنقل كتائب عسكرية للتصويت في المناطق التي لا يتمتع الحزب الحاكم فيها بحضور يمكن من الحسم؛ حيث من المنتظر أن يصوت آلاف العسكريين في مقاطعة لكصر بنواكشوط وبلديات ألاك وكرمسين وودان في مناطق الداخل الموريتاني وفق المتداول إعلامياً. (١٥)

وقد كان من أبرز أسباب فشل الحوار الأخير بين الأغلبية الحاكمة ومنسقية المعارضة، رفض الحكومة لطلب المعارضة بث إعلان للشعب يتعهد خلاله قادة الجيش وكبار الضباط بالحياد والوقوف على مكانة واحدة من كل القوى السياسية. (١٦) ومهما يكن فإن رؤية المؤسسة العسكرية للسياسة في موريتانيا تعتمد مسارين:

- إقامة أحلاف سياسية تابعة لقادة الجيش، وذلك لضمان المكانة والتأثير داخل المؤسسة العسكرية من جهة؛ فقد أثبت تاريخ المؤسسة العسكرية في موريتانيا أن الضباط المهنيين الأقل حضوراً في تفاصيل الشأن السياسي هم الأقل حظاً أيضاً في الترقية والثراء.

- توفير سند رسمي يحمي هيبة الدولة وسيادتها ويساعد النظام الحاكم على ترسيخ نفوذه وتوسيع دائرة أنصاره.

ضريبة تسييس الجيش

تدفع موريتانيا ضريبة باهظة لتسييس الجيش، ولعل أبرز ملامح تلك الضريبة هي:

١- ارتباك مسار التنمية الذي يتطلب الاستقرار. وهو ما لا توفره أجواء الانقلابات والتنافس بين الضباط الطامحين، إضافة إلى غياب خطط استراتيجية للتنمية يديرها خبراء أكفاء.

٢- استنزاف طاقات الجيش؛ حيث أفقدت الانقلابات العسكرية وعمليات التصفية، المؤسسة العسكرية المئات من أبنائها إما عبر القتل أو الفصل التعسفي.

٣- ضرب التراتبية العسكرية وذلك عبر المكافآت والترقيات غير المعيارية التي ينالها الضباط الانقلابيون ومقربوهم مما يزيد من الخلافات والأحقاد الداخلية في المؤسسة العسكرية.

٤- الاهتمام الدولي بالجيش ليصبح بذلك عنصراً مهماً في المعادلة الإقليمية، ولقد كان لفرنسا بشكل خاص دور أساسي في تنفيذ وترتيب الانقلابات العسكرية في موريتانيا، وهو نفس الدور الذي مارسه المغرب والجزائر والسنغال بأدوار أقل محورية.

٥- الفساد المالي وتداخل العلاقات بين المدني والسياسي، وتحول العسكري إلى مستثمر خصوصي ينافس المواطنين. (١٧)

٦- تراجع المكانة السياسية لموريتانيا والانكفاء على الشأن الداخلي الذي يضيف مع كل انقلاب حلقة تعقيد جديد.

الجيش باق في قلب السياسة

رغم كل السلبات السابقة فلا يلوح في الأفق لحد الآن أن علاقة الجيش بالسياسة ستقطع قريباً وذلك في ظل عوامل أساسية، أهمها:

- ضعف النخبة السياسية وتوزعها إلى جهات متناقضة ومتحاربة في أحيان كثيرة، وعجز القوى المدنية عن إنجاز حكمة سياسية ناجعة وإدارة خلافاتها بما يجنب البلد مزلق التدخل العسكري.

ومنذ أول انقلاب عسكري في موريتانيا اصطفت القوى السياسية على جانبي الطريق العسكري حيث تقدم الموالاتة نفسها حراساً مدنيين للثكنة العسكرية، وتشخذ المعارضة قوتها السياسية لتوفير الجو لانقلاب جديد.

- عمق التسييس داخل المؤسسة العسكرية لدرجة لا يمكن الحديث فيها عن جيش مدني ومؤسسة عسكرية مقلمة الأظافر في الوقت الحالي، فلكل جنرال من الجيش جناحه المدني المحسوب عليه ولكل قبيلة جناحها العسكري وأبناؤها البررة.
- يمكن الجزم بأن القوى الدولية المهتمة بموريتانيا ستظل مهتمة بالجيش الوطني باعتباره الضامن الأساسي لتحقيق المصالح، وباعتباره الحارس الأول لباقي المؤسسات المدنية والقطاعات الاقتصادية.

خاتمة

تتغير ملامح الخريطة السياسية في موريتانيا تمامًا كما تتغير أمواج الرمال المتحركة، ويبدو عسيرًا ابتعاد العسكر عن السياسة في المستقبل المنظور؛ حيث توزع المؤسسة العسكرية أصابعها بين زناد البنادق وألوية الحملات السياسية. وفي ظل ضعف أداء المشهد الحزبي بمكوناته المختلفة سواء أكانت موالية للنظام أو معارضة له، وفي ظل عجزها عن تأسيس ثقافة سياسية لها خطابها الحاضر وتقاليد الراسخة فإن المؤسسة العسكرية ستظل حاضرة بفاعلية في الشأن السياسي الموريتاني.

* محمد سالم ولد محمد، كاتب وصحفي موريتاني.

المصادر:

- 1 - مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية. الخاطرة السياسية والأمنية في موريتانيا ٢٠١٢-٢٠١٣، أعده فريق بحثي بالمركز.
- 2 - السفارة الأميركية في نواكشوط: الجيش الموريتاني من أحسن الجيوش الإفريقية:
<http://www.alakhbar.info/28526-0--F5C-FACCB0C-C-C0C-C-A5C0-FA-.html>
- 3 - يزخر التاريخ الموريتاني القديم بعشرات الأمثلة على الغدرة التي ليست أكثر من انقلاب تمارسه فئة أو شخص ضد نظام الأمير الحاكم.
- 4 - سيدي امعر ولد شيخنا.. موريتانيا المعاصرة، شهادات ووثائق ج ١ ص ١٠٦.
- 5 - نضال حزب البعث العربي الاشتراكي في موريتانيا:
<http://alb3th1947jordan.wordpress.com/2011/05/17/%D9%86%D8%B6%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7>
- 6 - خرج ولد أحمد لولي من السلطة واعتزل السياسة بشكل عام، وكان خروجه نتيجة صراع قوي بين الضابطيين محمد خونه ولد هيداله وأحمد ولد بوسيف المحسوب على الرئيس الأسبق المختار ولد داداه، والمتوفى في حادث طيران غامض في المياه السنغالية.
- 7 - نضال حزب البعث في موريتانيا <http://cho3lat.arabblogs.com/30.index.htm>
- 8 - يذكر الرئيس الأسبق محمد خونه ولد هيداله أنه استدعى الضابطيين اعل ولد محمد فال والضابط عبد القادر ولد الناجي لتحذيرهما من مغبة انخراطهما في التنظيم البعثي.
- 9 - المقدم أحمد صو عبد.. مذكرات عن الجيش:
<http://www.legwareb.info/2011-11-15-21-50-24/327--2>
- 10 - تذهب محاضر التحقيق مع البعثيين في موريتانيا إلى القول بأنهم أنشأوا تنظيمًا عسكريًا داخل الجيش يحمل اسم صلاح الدين، وأن قيادة البعث المركزية في العراق طلبت حل التنظيم نظرًا لخطورته.

١١ - تأسست حركة "أفلام" في ١٤ مارس/ آذار ١٩٨٣ بعد اندماج كل من الاتحاد الديمقراطي الموريتاني، منظمة الدفاع عن مصالح الزنوج الأفارقة الموريتانيين، الحركة الشعبية الإفريقية الموريتانية وحركة التلاميذ والطلاب السود، وهي امتداد للمطالب القومية للزنوج الموريتانيين التي بدأت مع منتصف خمسينيات القرن المنصرم.

١٢ - الجناح اليساري المحسوب على نظام المختار ولد داداه (أو ما يُعرف إعلامياً بكادحي مريم داداه "زوجة الرئيس السابق المختار").

١٣ - كان النائب المحامي سيدي محمد ولد محمد ورجل السياسة المفكر البعثي محمد يحظيه ولد ابريد الليل والسياسي أحمد باب ولد أحمد مسكه من أبرز المدافعين عن أحقية الجيش في التحكم واسترداد "أمانة" السلطة كلما احتاج إلى ذلك.

١٤ - عقد ثلاثة جنرالات من الجيش الموريتاني لقاءات قبلية سعياً إلى حشد التأييد للحزب الحاكم:

<http://www.alakhbar.info/31960-0-F--F-C00-FBFFB-F-B-FC-.html>

١٥ - أوامر للعسكريين بالتصويت في ألاك:

<http://www.alakhbar.info/32677-0-AF-A0-FF5CCB-F0C-FBFC-FC.html>

١٦ - نائب رئيس حزب التكتل المعارض: محمد محمود ولد لمات في مقابلة مع موقع السراج الإخباري:

<http://essirage.net/index.php/interviews/14026--2008-.html>

١٧ - على سبيل المثال اعتقلت السلطات الموريتانية محاسب الجيش بتهمة المتاجرة بأمواله <http://www.alakhbar.info/30267-0-A-B->

[5B-FCC05CC5-F-F.html](http://www.alakhbar.info/30267-0-A-B-5B-FCC05CC5-F-F.html)

انتهى